الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون الرامي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون الرامي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال أو المالية العامة والنظام الضريبي والمصنفون في الرتبة الاولى من الفئة الرابعة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية الى مراقبي ضرائب رئيسيين فئة ثالثة رتبة اولى في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.

للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال أو المالية العامة والنظام الضريبي والمصنفون في الرتبة الاولى من الفئة الرابعة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية الى مراقبي ضرائب رئيسيين فئة ثالثة رتبة اولى في مديرية المالية العامة في وزارة المالية

المادة الاولى:

يرفع مراقب الضرائب والمحتسب ومراقب الجباية والمحاسب، الحائز على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال أو المالية العامة والنظام الضريبي، قبل اصدار القانون، إلى وظيفة مراقب ضرائب رئيسي في مديرية المالية العامة في وزارة المالية اللبنانية، بعد أن يجتاز بنجاح المقابلة الشفهية التي يجريها معه مجلس الخدمة المدنية.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

١٨/١/٢٠٢٤

الأسباب الموجبة

لما كانت شهادة الدكتوراه تعتبر اعلى رتبة علمية وهي اعلى من شهادة الماجستير المطلوبة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

ولما كان بعض الموظفين يشغلون وظيفة مراقب ضرائب في مديرية المالية العامة وحائزون على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال أو المالية العامة والنظام الضريبي بأعلى رتبة علمية.

ولما كان القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٩) قد اوقف التوظيف في القطاع العام.

ولما كانت وزارة المالية تعاني من شغور في ملاكها، لا سيما في وظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

ولما كان ترفيع مراقبو الضرائب المذكورين اعلاه ينعكس ايجاباً على حسن أداء الادارة الضريبية بما ينسجم مع الخطط الاصلاحية للحكومة وخاصة الاصلاحات الضريبية منها.

ولما كان بعض القوانين تجيز اشغال بعض الوظائف من قبل حملة الدكتوراه، منها المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢/١٥٠ (قانون القضاء العدلي) والقانون رقم ٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠ القاضي بتعيين خريجي المعهد الفني التربوي في ملاك المديرية العامة للتعليم المهني والتقني – وزارة التربية والتعليم العالي بوظيفة استاذ تعليم فني بحيازة شهادة الاجازة الفنية التعليمية فقط ، بحيث يعتبروا فئة ثالثة فني.

وللاستفادة من الخبرات العلمية لحاملي شهادة الدكتوراه وترجمتها ايجابا في مراكز الادارة الضريبية العليا.

ولما كان تعين حملة الشهادات العليا من أصحاب الخبرة العملية ضمن الملاك له تأثير ايجابي على المالية العامة خاصة لجهة تحديث وتطوير الادارة الضريبية.

أتينا باقتراحنا هذا آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.